ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الصين والولايات المتحدة.. استراتيجية المواجهة

سماهر الخطيب

تأتي منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مرتبة المناطق ذات الأهمية الحيوية، للولايات المتحدة الأميركية والتي تزداد أهميتها بالنسبة لمصالحها وأطماعها الجيوسياسية، مع تنامي المد الصيني من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.

والعلاقات الصينية الأميركية التي تتراوح بين التقارب حيناً والتباعد أحياناً سمتها الأساسية «التعقيد» في العلاقات الدولية، تبعاً لاختلافات مصلحية كبيرة بينهما، لا سيّما على المدى البعيد.

وتختلف رؤية كل منهما للآخر، فالصين ترى ضرورة في إيجاد عالم متعدّد الأقطاب قائم على توازن القوى خالٍ من الهيمنة الأميركية تروّج له عبر مشروعها «حزام واحد طريق واحد» من جهة، وعبر تفعيل الدبلوماسية في العلاقات الدولية من جهة أخرى، في حين ترى الولايات المتحدة في صعود الصين تهديداً لمصالحها الحيوية وأمنها القومي ومكانتها في آسيا إن لم نقل العالمية..

وبالتالي، يمكننا القول إن الهدف الأساسي للاستراتيجية الأميركية في آسيا هو احتواء وتطويق الصين عسكرياً وسياسياً واقتصادياً..

وتحقيقاً لهذا الهدف تعمل أميركا في تطبيق استراتيجيتها على ثلاثة محاور: من الناحية الاقتصادية..

أعلنت الولايات المتحدة حرباً تجارية ضدّ الصادرات الصينية وفرضت رسوماً جمركية على السلع الصينية في تبرير أنها تغزو الأسواق الأميركية والعالمية وتنافس البضائع الأميركية، بل وأكثر اتهمتها بسرقة التكنولوجية الأميركية، فكانت تلك العقوبات الاقتصادية على الشركات الصينية والمتعاملين معها.. والهدف الأول هو تحجيم الدور الاقتصادي للصين وتقليل نموها ووقف تعاظم دورها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ولم تقف في المواجهة عند العقوبات

وفرض الرسوم، بل توجّهت نحو عقد الاتفاقات والاستثمارات مع دول الجوار الصيني مستثنية منها الصين في مسار تظهر فيه المنافسة التجارية في أوجها التصاعدي كتوقيعها على اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك TPP مع دول المنطقة استراليا، بروناي، كندا، وتشيلي، اليابان، المكسيك، بيرو، نيوزيلندا، سنغافورة، فيتنام واستثناء الصين منها، وكانت ترى الولايات المتحدة في هذه الاتفاقية خريطة اقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

وبالرغم من انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من هذه الاتفاقية في كانون الثاني من العام ٢٠١٧، لكنه انسحاب لا يعني تخلّيه عن استراتيجية سلفه إزاء الصين، بل كما اعتاد ترامب ينسحب من الاتفاقات لتحسين الشروط والعودة إليها بما يضمن البند الأول في استراتيجيته، «أميركا أولاً»..

كما تحاول الولايات المتحدة قطع جميع الطرق التي تزوّد الصين بالنفط من خلال التعاون النفطي عبر الآسيوي والتي تصل مباشرة إلى الصين من خارج الممرات البحرية التقليدية المراقبة من جانب البحرية الأميركية.. ناهيك عما تبرّزه الولايات المتحدة من خطر صيني في الفضاء وتسعى لمواجهته..

من الناحيّة السياسية والدبلوماسية..

تسعى الولايات المتحدة إلى عقد الشراكات والتحالفات مع دول جنوب شرق آسيا، كالحوار الاستراتيجي الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند الذي تسعى لجعله نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين وتسعى لتوسيع نطاقه مستقبلاً..

كما أغنت تلك الشراكات المناوئة للصين بإثارة الاضطرابات إن كان في الدول ذات الأهمية للصين كـ«ميانمار»، أو داخل الصين نفسها من خلال دعم تظاهرات هونغ كونغ على سبيل المثال أو توجيه الاتهامات لها بممارسات غير إنسانية في إقليم كسينغ يانغ ذي الأغلبية المسلمة..

أما في هونغ كونغ التي باتت سيناريو آخر لـ«الثورات الملونة» بات لا يُخفى على أحد وجود المصلحة الأميركية والأصابع الأميركية في رسم مظاهراتها ومطالبها مترافقة مع ضغط اقتصادي ظهرت مفاعيله عقب زيادة وتيرة الحرب التجارية التي أعلنتها ضدّ الصين حكومة وشعباً..

أضف إلى ذلك، محاولة تعزيز الوجود الأميركي الدبلوماسي ومساعي ترامب لإيجاد حل الأزمة الكورية الشمالية وزيارات كبار المسؤولين الأميركيين إلى دول الجوار الصيني كاليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام وتايوان، ومساعي واشنطن للعب دور أكبر في المنظمات الإقليمية حين استضافت منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ.

من الناحية الأمنية والعسكرية..

عمدت من خلاله إلى التحالف العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، وإبرام الاتفاقيات الدفاعية في إطار سعيها للحد من قوة الصين عبر تهديدات أميركية لها واتهاماتها المتكررة لبكين بعدم الاهتمام بأمن دول الجوار. أضف إلى ذلك اعتراضها على بناء الصين للجزر الصناعية في مياهها الإقليمية..

وفي الإطار نفسه، توثيق العلاقات العسكرية الأميركية مع تايوان، تلك الجزيرة التي تعتبرها الصين جزءًا من إقليمها وامتداداً لسيادتها فيما ترى فيها الولايات المتحدة منصّة استراتيجية للعمليات العسكرية المستقبلية ضدّ الصين وضدّ أمنها في الطاقة.

أضف إلى ذلك، المناورات البحرية الكبرى التي تجريها الولايات المتحدة كل عام في بحر الصين الجنوبي، بمشاركة دول الإقليم، ما يعُد تحدياً مباشراً لسيادة الصين على محيطها الإقليمي. ناهيك عن العتاد العسكري والأسطول البحري الذي تحتفظ به الولايات المتحدة بشكل ثابت غرب المحيط الهادئ..

لا شك في أن استرتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين هي استراتيجية طويلة الأمد، خاصة أنها ترى فيها العدو الأكبر مستقبلاً، في ظل صعود التنين الصيني في المجالات كافة، فالصين في المنظور الأميركي وحدها القادرة على زعزعة وجودها في آسيا والمحيط الهندي، إن لم نقل في العالم ككل..

في حين، كما كانت استراتيجية الصين الهادئة والتي لا يتخطى عمرها الحديث الخمسة عقود قد استيقظ خلالها العملاق النائم على تطوّر في جميع المجالات وغزو فكري وثقافي واقتصادي وسياسي لجميع الدول سمته الأساسية تنموية في وقت رأت فيه الدول مَن يروي ظمأ عطشها للتنمية التي أنهكتها الحروب ومآسيها..

غور الأردن سلة فلسطين الغذائية...

عمر عبد القادر غندور

بكلّ وضوح تعهّد رئيس وزراء العدو نتنياهو بفرض «السيادة الإسرائيلية» على غور الأردن وشمال البحر الميت إذا نجح في الانتخابات المقرّر إجراؤها في ١٧ الشهر الحالي.

وسواء نجح نتنياهو في الانتخابات او تراجع عن عهده يبقى في وعيه وتفكيره الاستيلاء على الضفة الغربية التي يسمّونها «يهودا والسامرة».

وللمعلومات، غور الأردن أو وادي الأردن هو سهل خصيب تبلغ مساحته ٤٠٠ كيلو متر مربع ويقع على امتداد نهر الأردن وهو يُعتبر سلة فلسطين الغذائية ويقع تحت مستوى ٢٠٠ و ٤٠٠ متر تحت سطح البحر ليصل إلى البحر الميت.

وقال نتنياهو قبل أيام من موعد الانتخابات لكسب الأصوات بالطريقة المثلى من خلال السيطرة على أرض عربية جديدة، انه سيفرض سيطرة دولة الاحتلال على كلّ المستوطنات والمناطق الاستراتيجية بالاتفاق مع واشنطن.

وطبيعي ان تلاقي هذه العربدة «الإسرائيلية» على لسان رئيس وزراء العدو سخطاً كلامياً شديداً من جامعة الدول العربية أو «العجز العربي» ومن منظمة التحرير الفلسطينية ومن دول قد تصدر بيانات استنكار وشجب كما شجبت الأمم المتحدة كلام نتنياهو واعتبرته تصعيداً خطيراً مخالفاً للقانون الدولي! الا انّ هذا الشجب يبقى كلاماً بكلام وأشبه بالشيك من دون رصيد كضمّ الجولان السوري الى الكيان الغاصب من غير ان يؤتي هذا الشجب بشيء.

مثل هذا التطوّر، وهو ليس بجديد على تصرفات الصهاينة، ألا يكفي للقول انّ الرهان على أميركا والغرب والأصدقاء وأموال النفط العربي لا تعيد حفنة تراب من فلسطين، وان لا سبيل لاستعادة الأرض والمقدسات إلا بسلاح المقاومين وصدور المجاهدين العارية.

ولعلّ نتنياهو يعرف العرب أكثر مما يعرف الأعراب أنفسهم، وهو الأدرى بهم والأكثر انسجاماً معهم، وهو قال بعد تصريحه عن ضمّ غور الأردن: «انّ التطبيع العربي معنا إلى تزايد، ودول عربية عديدة باتت تدرك انّ بإمكاننا المضيّ في طريق التطبيع في جميع الأمور الأمنية ومواجهة عدوّنا الإيراني، وانا سعيد بذلك جداً»!

وكان نتنياهو زار سلطنة عُمان في تشرين الأول الماضي، كما زارت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية الامارات العربية، وسبقتها زيارة وزير الخارجية إلى ابو ظبي نهاية حزيران الماضي. وما هو أدهى من ذلك فهو كثير!

الثقة بالمقاومة... واللاثقة بالدولة!

ناصر قنديل

حدّث الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه عن مسألة الثقة كأساس لتقبّل الشعب لبذل التضحيات، بالأموال وصولاً للأرواح، مقدما تجربة المقاومة نموذجاً، وداعياً الدولة إلى استعادة ثقة مواطنيها كواحدة من مرتكزات السعي لأي مواجهة جدية للأزمة الاقتصادية والمالية، سواء استدعى الأمر طلب مشاركة الشعب بالتضحيات، أو مساندة السياسات الحكومية بالتفاعل معها إيجاباً، ومنحها الوقت اللازم لتثمر. وتجربة المقاومة كما قال السيد نصر اللّه ماثلة أمامنا حتى اليوم، ومحورها الثقة، فالناس لا تبخل على مقاومتها بالغالي والنفيس وتبذل أرواحها إن تطلب الأمر وتتحمّل سقوط الأبناء والأحبة شهداء، وتتحمل الملاحقة بالعقوبات والأرزاق في لبنان وخارجه، والتفسير الوحيد هو الثقة، وهي ثقة مؤسسة على المصداقية.

المقارنة التي طرحها السيد نصراللّه جديرة بالتوقف أمامها، في رؤية الفوارق بين حال المقاومة وحال الدولة، وسر الثقة هنا واللاثقة هناك، وهو ما قد يحتمل الكثير في المقارنات، حول مصير ما تقدمه الناس للمقاومة وكيف يعود إنجازات بالتحرير والنصر والكرامة، وما تقدمه الناس للدولة وهي تراه بأعينها عرضة للنهب والتقاسم، أو عن مصير وعود المقاومة المشفوعة بالصدق حتى صار اسمها مقاومة الوعد الصادق، ووعود الدولة العرقوبية بالكهرباء والرخاء والحلول الآتية على بساط الريح، وفرص العمل بالآلاف، وسواها الكثير والتي لم تتكشف إلا عن إحباط، بات معها كل وعد جديد مجرد كذبة جديدة للتخدير، ومنع المساءلة.

المقارنة الأدق أبعد من ذلك، وتجعل تمنيات السيد نصر اللّه صعبة المنال، فجوهر ثقة الناس بالمقاومة سابق لوعودها الصادقة، ولإنجازاتها، وهو سبب من أسباب كلتيهما. والتدقيق سيكشف كم هو مرتبط بالفوارق التي ترسمها الناس في وجدانها بين قيادات الدولة الآتية من الأحزاب والتكتلات الكبرى من جهة وقائد المقاومة. والمقارنة هنا هي بين قائد متنسك للقضية التي محضه الناس ثقة التفوق على ذاته والآخرين في وهبها كل شيء من حياته، بالرضا والقبول والفرح بالاختيار لمغادرة رفاه العيش إلى شظفه، والتخلي عن التمتع بكل مهابة وجاه القوة، وهو المتربّع على عرش أقوى قوة في المنطقة، إلى قبول الحياة المنضبطة بمعايير الأمن اللازمة لمواصلة المسيرة، والإصرار على بقاء كل مَن يرتبط باسمه بصلة قربى عفيفاً مترفعاً عن كل مكاسب يمكن أن تنسب لمكانة المقاومة، سكناً ومالاً ومهنة وشروط حياة معنوية ومادية، وفي الطليعة ارتضاؤه بكل فخر أن يكون بتواضعه شاكراً للّه انضمامه إلى أسر الشهداء، ونحن في مثل هذه الأيام نحيي ذكرى استشهاد نجله البكر البطل هادي نصر اللّه.

بالمقابل يرى الناس مسؤولي الدولة يرفلون بنعم العيش وشعبهم جائع، ويتباهون بعدد السيارات وحجم المرافقات والقصور، وزينتها، وحدائقها، والخدم والحشم، والأبناء الذي يولدون وفي أفواههم ملاعق الذهب، وآخر من يتصل برابطة القربى بهم يهدد الناس بانتسابه لهذا الزعيم أو الوزير أو المدير، وأبسط الكلام، «أعرف حالك مع مين عم تحكي»، والكهرباء في قصورهم ٢٤/٢٤، وقد جاء بعضهم من البيئات الفقيرة وثرواته اليوم لا تكفي للحديث عنها الأصفار الستة بالعملات الأجنبية، فعندما يطلبون التضحية من الناس، لن يكونوا أفضل من أن يحاضر فاقد العفة بأهميتها.

الناس تقول للسيد: أعطنا قادة مثلك في الدولة وخذ ما تشاء من الصبر والثقة والتضحيات!

أهداف خفية لعودة الفاخوري الى لبنان؟

محمد حميّة

بعد أيام على توقيف جزار معتقل الخيام، كما يصفه الأسرى المحررون، بدأت حقيقة وخفايا تهريبه الى لبنان عبر مطار بيروت تظهر تدريجياً، وإن كان القضاء هو الفيصل في كشف ملابسات هذه القضية، إلا أن أغلب المؤشرات والتحقيقات الأولية التي أجريت معه في سجن المديرية العام للأمن العام، تؤكد أن عودته ليست عملاً فردياً، بل تقف خلفه جهات عدة وأمر عودته مرتبط بأهداف خفية سياسية وقضائية وأمنية!

فما هي هذه الأهداف؟

هل لعودة العميل عامر الفاخوري الى لبنان علاقة بقانون العفو عن العملاء؟

لا يمكن فصل هذا الحدث عن هدف بعض الجهات اعادة طرح ملف العملاء اللبنانيين المبعدين الى فلسطين المحتلة، لاسيما أن تياراً سياسياً أساسياً شكل رأس حربة لمعالجة هذا الموضوع منذ عقود، وقد لا يكون هذا التيار السياسي هو مَن تعمّد استدراج الفاخوري لدفع هذا الملف الى الواجهة، لكن ربما جهات سياسية وأمنية استغلت ذلك وأعطت الاشارة لكبار عملاء الاحتلال بالعودة وحددت التوقيت والظرف السياسي بعدما اطمأنت من تبييض ملفه القضائي والأمني.

وتجدر الاشارة الى أن مجلس النواب أقرّ عام ٢٠١١ مشروع قانون تقدّم به «تكتل التغيير والإصلاح» انذاك نصّ على معالجة أوضاع جميع اللبنانيين الذين لجأوا قسراً إلى «إسرائيل» خلال انسحابها من لبنان في عام ٢٠٠٠، وحدّد الأسباب الموجبة لهذا القانون على «أن هؤلاء المواطنين غير مسؤولين في الأصل عما أصابهم بسبب تخلي الدولة

عنهم منذ بدء الأحداث اللبنانية وتركهم لمصيرهم الأسود تحت نيران الاحتلال الإسرائيلي». لكن هذا القانون بحسب وزير العدل الأسبق شكيب قرطباوي لم توضع له المراسيم التطبيقية ما يعني انه لم ينفذ.

فكان المطلوب افتعال حالة جدل سياسي وقضائي وإعلامي لفتح ملف العملاء في جيش لحد على مصراعيه ووضع قانون عودة المبعدين قيد التطبيق وتقديمه كقانون مقابل لقانون العفو العام المزمع صدوره عن رئيس الجمهورية ويشمل المطلوبين في في البقاع والموقوفين الإسلاميين. لا سيما أن قانون العفو العام يتضمّن ايضاً العفو عن ٥ آلاف من عناصر جيش لحد.

فكان تهريب الفاخوري الى لبنان بمثابة جس نبض للأجهزة الأمنية والقضائية وفحص الحالة السياسية والشعبية، فإذا تم إدخاله ولم يلقَ أي معارضة فتكون فاتحة لإدخال غيره من العملاء وإن لاقى اعتراضاً، فيذهب ملفه الى القضاء لتسوية وضعه فيفتح بالتالي الباب أمام ملفات باقي العملاء واسعاً أمام التسويات، ولهذا السبب كان الاختبار بكبار العملاء أو «عميد العملاء»، لأن تسوية ملف عميل بحجم الفاخوري يُسهل تسوية ملفات غيره من العملاء من الأقل درجة ورتبة.

وما يعزز هذا الاعتقاد، تكليف الجهات المرتبطة بهذا الملف أحد ضباط الجيش برتبة عميد بمرافقة العميل الفاخوري الى الأمن العام. ومعلومات تكشف وجود جهات نافذة في الدولة تعمل على تنظيف ملفات ستين عميلاً، فهل سنشهد عشرات الفاخوري قريباً؟

أما دخول الفاخوري خلسة بالتزامن مع زيارة المسؤول الاميركي دافيد شينكر الى بيروت والهجمة الاميركية السياسية والمالية على لبنان وحزب اللّه، وامتلاك الفاخوري جواز سفر إسرائيلي وإقامته في الولايات المتحدة، فيطرح أكثر من علامة استفهام؟ فهل للفاخوري مهمة أمنية خاصة كان ينوي تنفيذها في لبنان او التحضير لها بجمع معلومات عن أهداف مدنية او عسكرية للجيش او للمقاومة كاغتيال او تفجير مثلاً لكونه يملك خبرة أمنية كبيرة؟ أم كان مكلفاً بتنفيذ مهمة أمنية ذات أبعاد سياسية بمعاونة قوى سياسية لها تاريخ في التعامل والتواصل مع الاحتلال الاسرائيلي؟

هنا تشير مصادر أمنية وسياسية لـ البناء الى أن جهات تعمل بتعليمات أميركية على إعادة تأسيس وضعية أمنية استخبارية في لبنان وتحديداً في الجنوب لمواجهة حزب اللّه، ومتسائلة: هل نحن أمام خطة أميركية اسرائيلية جديدة لإعادة العملاء الى لبنان لخلق حالة أمنية ضد المقاومة بعد فشل الوسائل الاستخبارية الاسرائيلية الاخيرة في ضرب المنظومة الأمنية للمقاومة؟ وما علاقة هذه الخطة بتصعيد القوات اللبنانية بوجه حزب اللّه؟ واللافت في هذا السياق، دفاع القوات عن الفاخوري والعملاء اللحديين ومقارنة تعاملهم مع إسرائيل بتعاون وتحالف آخرين مع سورية!